القاهرة، 20 يونيو 2011

رسالة إلى وزير الصحة والسكان

الموضوع: توفير حماية فاعلة للمستشفيات، والتصدي لمسلسل الهجوم المستمر على المنشآت الصحية

الأستاذ الدكتور أشرف حاتم
وزير الصحة والسكان بحكومة تسيير الأعمال

تحية طيبة وبعد،

نكتب إلى سيادتكم اليوم, نحن الموقعين أدناه, إعرابا عن قلقنا البالغ إزاء موجات العنف المتكررة التي تشهدها مستشفيات مصر واستمرار تدهور مستوى تأمين المستشفيات، الذي كشفته عمليات هجوم جديدة طالت عددا من المستشفيات العامة مؤخرا. وعلى الرغم من وعودكم المستمرة بتأمين وتوفير الحماية لجميع المنشآت الطبية، و تصريحكم في شهر أبريل الماضي بأن أمن المستشفيات "أمر لا تفريط فيه"، إلا أن الأمر الواقع يسير في اتجاه عكسي تماما.

فخلال الأسابيع الماضية شهدت عدة مستشفيات أحداث جديدة من العنف لعل أبرزها حادثتي الهجوم على كل من مستشفى المنيا العام، ومستشفى العريش العام في 23 مايو، و3 يونيو على التوالي. ومن خلال الشهادات التي قمنا بجمعها تبين أن الحراسات على المستشفيات ضعيفة للغاية وتكاد تكون شكلية، بل إن بعضها غير مسلح ما يجعلها غير قادرة على صد الهجوم. ذلك إضافة إلى أن أفراد الحراسة سواء كانوا من الشرطة العسكرية أو الشرطة المدنية لم يتلقوا إرشادات واضحة لكيفية التعامل مع الهجوم حال حدوثه.

ففي يوم 3 يونيو الماضي هاجم ما يقارب مئة شخص مسلح مستشفى العريش العام وقاموا باستخدام السلاح الآلي، وأطلقوا رصاصا في الهواء داخل ساحة المستشفى لترويع العاملين بها، كما قاموا بكسر زجاج المستشفى ودخلوا غرفة العمليات الصغرى وضربوا إحدى الممرضات بظهر السلاح الآلي، وخطفوا مريضا أثناء تقديم العلاج له وأخذوه كرهينة لاسترداد أبنائهم المخطوفين لدى قبيلة الشخص المصاب. ولم يكن يوجد بالمستشفى أثناء اندلاع ذلك الحادث سوى عنصرين من الشرطة العسكرية، اللذين لم يستطيعا بالطبع التصدي لذلك الهجوم.

ورغم بشاعة حادث مستشفى العريش، إلا أن حادثا أشد بشاعة شهدته مستشفى المنيا، حين شن شخصان مسلحان هجوما مروعا أسفر عن قتل أحد المصابين الذي كان يتلقى علاجا بالمستشفى، على خلفية عراك مع شقيق أحد الشخصين اللذين دبرا الهجوم. وبعد قتل المواطن الذي كان يتلقى العلاج، قام الشخصان المنتقمان بنزع أحشائه وأجزاء من كبده ومثلا بها أمام الجميع، وتجولا بها في الشوارع، تحت نظر أفراد الشرطة العسكرية المسئولين عن حماية المستشفى.

وكما تعلمون سيادتكم فإن أمن المنشآت الطبية ضرورة ملحة غير قابلة للتأجيل إذ لا يعقل أن يمارس الطبيب مهامه العلاجية ولا أن يتلقى المريض المساعدة الصحية في أجواء مشحونة بالقلق والترويع، تحتمل كل دقيقة من دقائقها، أن يكون أيا منهما – الطبيب أو المريض– عرضة لخطر عابر. فضلا عن أن الهجوم على المستشفيات له تبعاته الخطيرة التي تؤدي إلى غلق أقسام حيوية مثل الطوارئ والاستقبال أياما عدة لا يستطيع المرضى خلالها الحصول على الرعاية الطبية المستحقة، هذا فضلا عن رهبة المواطنين من التوجه للمستشفيات الحكومية خوفا من التعرض للهجوم، ما يؤثر على حياة الأفراد سلبا، صحيا ونفسيا ومجتمعيا.

ولذلك نناشد سيادتكم اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لتأمين المنشآت الصحية واتخاذ التدابير اللازمة لإمداد القائمين على تأمين المستشفيات بالإرشادات الواجب إتباعها في حالة حدوث أي هجوم، في إطار دليل شامل للتعامل مع حالات الخطر وفق ما تمليه الأعراف المتبعة في حالات تأمين المشافي والمراكز الطبية في "بيئة الخطر" بما يتواءم مع درجة الخطر ونوعيته، ونسبية الظرف المحيطة.

وإذ نشكركم على تعاونكم فإننا يسعدنا أن نتلقى اتصالاتكم لتقديم مزيد من الإيضاح أو المعلومات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الموقعون:

1. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
2. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
3. مركز هشام مبارك للقانون
4. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
5. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
6. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
7. مؤسسة المرأة الجديدة

مرسلة لسيادتكم بالنيابة عن المنظمات: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 8 شارع محمد علي جناح، جاردن سيتي، القاهرة. التليفون: 27962682، الفاكس: 27944420.